إضاءات إقتصادية

نشرة إقتصادية شهرية تصدر عن قسم إدارة الأزمات

في مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء - العدد (1) - آيار 2016

جامعة كربلاء

مركز الدراسات الاستراتيجية

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ ﴿النور/٣٥﴾

﴿صدق الله العلي العظيم﴾

في هذا العدد

الافتتاحية بقلم رئيس التحرير

- الاقتصاد والتقدّم الإنساني..... ٣

مقالات استراتيجية

- من أجل رؤية متجدّدة في أوروبا..... ٤
- اتجاهات العالم في الإنفاق العسكري (٢٠١٥)..... ٨
- الخطة السعودية الصعبة للتحول من النفط..... ١٨

نشرة إقتصادية شهرية تصدر عن قسم إدارة الأزمات في مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

آيار 2016 - العدد الأول

رئيس التحرير

أ.م.د. خالد عليوي العرداوي

هيئة التحرير

م.د. فراس حسين الصفار

م.م. عبير مرتضى السعدي

م.م. علي مراد العبادي

م.م. حيدر حمزة مهدي

الموقع الألكتروني

أحمد ستار الطائي

التصميم والإخراج الفني

حنان محمد باقر

آيات صباح ضاحي

التدقيق اللغوي

ضياء عماد الموسوي

الاقتصاد والتقدّم الإنساني

إن الدول والأمم في عالم اليوم - كما كان الحال عبر التاريخ - لا يمكنها أن تبني قوتها وتعزز مكانتها تحت الشمس من دون وجود اقتصاد قوي مخطط له بشكل جيد. فالاقتصاد يمثل الركن الثالث في قوة الدول إلى جانب القوة العسكرية والقوة السياسية، بل هو الركن الأول القائد بين هذه الأركان، فبدون وجود اقتصاد قوي تفقد القوتين الأخريين فاعليتهما وحيويتهما. إن الاقتصاد القوي يعني حكومة قوية، وشعباً قوياً، ومواطناً قوياً. انطلاقا من هذه الحقيقة، بادر مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة كربلاء إلى إصدار نشرة اقتصادية شهرية تحمل عنوان (**إضاءات اقتصادية**)، تعمل على وضع آخر المستجدات في المجال الاقتصادي بين يدي صانع القرار العراقي وجمهور القراء؛ لتكون هذه النشرة منطلقا إلى زيادة الوعي الحكومي والشعبي بأهمية الاقتصاد في الحياة المعاصرة، وتسليط الأضواء على الأحداث الاقتصادية المتلاحقة، وتقديم الحلول للقضايا الاقتصادية المرتبطة بتطوير الأداء الاقتصادي في البلد.

عزيزي القارئ الكريم، في العدد الأول من نشرة (**إضاءات اقتصادية**) ستطلع على ثلاثة مقالات مهمة: المقال الأول (**من أجل رؤية متجدّدة في أوربا**)، للكاتب الألماني (**يوشكا فيشر**)، نشره موقع (**بروجيكت سنديكيت**). والمقال يتحدث عن الأزمات الاقتصادية التي يعاني منها الاتحاد الأوربي في الوقت الحاضر، ويدعو كاتبه قيادة الاتحاد إلى إيجاد رؤية استراتيجية متجددة لأوربا الموحدة؛ لمنع انهيار الاتحاد وتراجع حلم الوحدة. إن المقال يمثل مراجعة ونقدا ذاتيا لإداء الاتحاد الأوربي الهدف منها تلافي سيناريو تفكّكه وما ينجم من هذا السيناريو من تأثيرات سلبية على دول الاتحاد.

المقال الثاني (**اتجاهات العالم في الإنفاق العسكري ٢٠١٥**)، كتبه كل من (**سام بيرلو فريمان، أود فلورنت، بيتر ويزمان، وسيمون ويزمان**)، ونشره (**معهد ستوكهولم لأبحاث السلام**)، والمقال يستعرض تقريرا أعده كتابه حول حجم الإنفاق العسكري العالمي لعام ٢٠١٥، مبيّنا أن هذا الإنفاق يتصاعد على الرغم من انخفاض أسعار النفط والمشاكل الاقتصادية التي تواجه دول العالم، ولاسيما في مناطق محدّدة كشرق أوربا والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، ممّا يدل على تصاعد حجم الصراعات الداخلية والدولية التي تفرض تحديات أمنية على صناع القرار في العالم، في وقت كان يفترض أن تكون هذه الميزانيات العسكرية مخصصة لتطوير البنى التحتية ومقومات الرفاهية لشعوب العالم.

المقال الثالث (**الخطة السعودية الصعبة للتحوّل من النفط**)، للكاتب (**سايمون هندرسون**)، نشره (**معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى**)، ويسلط كاتبه الأضواء على ما يسمى بـ (رؤية السعودية عام ٢٠٣٠)، التي تهدف إلى بناء اقتصاد سعودي لا يعتمد على النفط، مبيّنا العقبات القانونية والاجتماعية والسياسية وغيرها التي تعترض هذه الرؤية. لكن الكاتب - على الرغم من حديثه عن التحديات - يرى في طرح هذه الرؤية دليلا على تحول مهم في السياسة السعودية الداخلية، وإقرارا بقوة المتغيرات الداخلية التي تدفع باتجاهها.

من أجل رؤية متجدّدة في أوروبا

يوشكا فيشر *
بروجيكت سنديكيت

تحليل وعرض: د. فراس حسين علي الصفار
رئيس قسم إدارة الأزمات
مركز الدراسات الاستراتيجية

يواجه الاتحاد الأوروبي اليوم العديد من المشاكل التي ظهر بعضها مؤخرا نتيجة لبعض المتغيرات الحديثة، فيما يأتي بعضها الآخر كتراكمات لمشاكل لم يتم حلها من طرف دول منطقة اليورو، إذ تشهد أغلب الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ضعفا في الأداء الاقتصادي وخاصة في دول الجنوب الأوروبي، ما يهدد النسيج التضامني الأوروبي. كما إن العمليات الإرهابية التي طالت فرنسا وبلجيكا في الأشهر الأخيرة، وإيقاف العمل بنظام الشنغن في بلجيكا وقتياً، وأزمة اللاجئين، ومراجعة نظام الرقابة على الحدود، والسوق الداخلية؛ أصبحت من المشاكل التي تهدد العمل الأوربي المشترك، وهو ما حذّر منه رئيس المفوضية الأوروبية «جان كلون يونكر» في كلمة ألقاها في ١٩ كانون الثاني الماضي أمام البرلمان الأوروبي في ستراسبورغ.** كما إن مشاعر الإحباط التي عرضها رؤساء المؤسسات الثلاث الرئيسة في الاتحاد الأوروبي (البرلمان الأوروبي، المجلس الأوروبي، المفوضية الأوربية) أثناء الاجتماع الذي عقد يوم الخميس ٥ أيار الجاري، بيّنوا فيها صورة قاتمة للاتحاد الأوروبي، وقالوا إن الاتحاد المؤلف من ٢٨ دولة يفتقر إلى وجود قيادة وينحدر إلى سياسات قومية تافهة. في حين قال "يونكر" أثناء إجرائه المناقشات: **«إنه عندما يتعلق الأمر بالحصول على مكاسب يبدو البعض أوروبيين بشكل كامل، وعندما يتعلق الأمر بتقديم تضحيات يبدون غير ذلك»**. وأضاف: **«أن هذه المجموعة الأخيرة هي التي تحصل غالبا على معظم أموال الاتحاد الأوروبي»**، في إشارة واضحة لدول أعضاء جدد من الشرق. بينما قال «مارتن شولتز» رئيس البرلمان الأوروبي:

* يوشكا فيشر: سياسي ألماني وزعيم حزب الخضر في ألمانيا. أصبح وزير خارجية ألمانيا منذ عام ١٩٩٨ حتى ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٥ في حكومتي غيرهارد شرودر، ونائباً للمستشار الألماني في الحكومة الائتلافية التي شُكِّلت آنذاك. ساند فيشر مشاركة ألمانيا لتدخل حلف الناتو في كوسوفو عام ١٩٩٩، تليها معارضته للحرب في العراق. دخل السياسة الانتخابية ولعب دورا رئيسا في تأسيس حزب الخضر في ألمانيا، والذي قاد ما يقرب من عقدين من الزمن. يقوم حاليا بالتدريس في جامعة برنستون.

** (مستقبل الاتحاد الأوروبي بدون شنغن؟) مقال منشور على الرابط: https://arabic.rt.com/news/807967

«لدينا الكثير من رجال المبيعات في المجلس الأوروبي والقليل فقط من رجال الدولة»، متحسرا على الأداء الحالي لرؤساء حكومات دول الاتحاد الذين يكافحون للتغلب على سلسلة من الأزمات. في حين قال "توسك" رئيس المجلس الأوروبي، وكان يشغل منصب رئيس وزراء بولندا، ويتولى حاليا مهمة إيجاد سبل التوافق والتناغم بين قادة الاتحاد الأوروبي: **«فكرة دولة أوروبية واحدة برؤية واحدة ... كانت وهما.»** وأصبحت مثل هذه الوحدة مهمة مستحيلة تقريبا في وقت يتدفق فيه مئات الآلاف من المهاجرين على أوروبا بحثا عن حياة أفضل، مما يحدث هزة في القارة المحافظة.*

ومن المقرر أن تنظم بريطانيا صاحبة ثاني أكبر اقتصاد في الاتحاد الأوروبي استفتاءًا في حزيران المقبل بشأن ما إذا كانت ستنسحب من الاتحاد. جميع هذه المشاكل التي تعصف بالاتحاد الاوربي، فضلاً عن مشاكل منطقة اليورو، وإمكانية ظهور مشاكل جديدة على أكثر من صعيد وفي أكثر من دولة؛ جعل مستقبل تواصل التكامل بين قوى الاتحاد الأوروبي على المحك، ولاسيما أمام تلويح بعض الدول بالانفصال، الأمر الذي بات يرجّح بإمكانية حدوث سيناريوهات جديدة قد تصل حد تلاشي البنية الكاملة للاتحاد الأوروبي على المديَين المتوسط والطويل.

وفي هذا الاتجاه جاءت مقالة الكاتب لتوضح التصورات حول مستقبل الاتحاد الأوربي قائلاً:

بعدما هزّت الأزمة المالية التي بدأت في أمريكا عام ٢٠٠٨ منطقة اليورو عام ٢٠٠٩، أصبح الوضع الطبيعي الجديد في أوروبا يتسم بإدارة الأزمات. في الحقيقة، توالت الأزمات في أوروبا بعد ذلك التاريخ، ومن غير المحتمل أن تتغير الأحوال قريبا.

فقد واجهت أوروبا أزمة مالية، وأزمة اليونان، وأزمة أوكرانيا، وفي أواخر صيف عام ٢٠١٥، واجهت أزمة اللاجئين. والآن، ستقوم المملكة المتحدة التي تعد واحدة من أقوى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي اقتصاديا وعسكريا، بإجراء استفتاء في ٢٣ حزيران بشأن ما إذا كانت ستخرج من الاتحاد الأوروبي (ما يسمى ببريكست)، ويُحْتمل أن تواجه أوروبا أزمة الانفصال قريبا.

واستطرد الكاتب موضحاً أن تفاقم أزمة الثقة في أوروبا ومؤسساتها في معظم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وعلى نطاق واسع أدى إلى إحياء الأحزاب والأفكار السياسية القومية وتراجع التضامن الأوروبي. كما أن إعادة تأميم أوروبا في تصاعد، ما يجعل هذه الأزمة أخطر من كل شيء، ويهدد بالتفكّك الداخلي.

ويرجح الكاتب الأسباب الكامنة لهذه التطورات في قيام القادة السياسيين للاتحاد الأوروبي ورؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء وقادة المجلس الأوروبي والمفوضية الأوروبية باتخاذ قرارات

* (رئاسات الاتحاد الأوروبي تناقش مستقبل أوروبا وسط مشاعر إحباط) مقال منشور على الرابط: http://ara.reuters.com/article/worldNews/idARAKCN0XW2DR

مصيرية عقب الأزمة المالية، ووضعوا ثقتهم في إدارة الأزمة، بدلا من تطوير رؤية لأوروبا واستراتيجية لتحقيق ذلك. إذ كان من الممكن القيام بالتنازلات الضرورية في إطار إدارة استراتيجية لأوروبا، والتي كان سيترتب عنها - بلا شك - مخاطر سياسية في جميع الدول الأعضاء. بدلا من ذلك، اختار زعماء الاتحاد الأوروبي الخضوع لواقع الأزمات المختلفة، ووضعوا ثقتهم في صلابة الظروف. لكن هذا النهج، النابع من الجبن والمكر، كان له ثمنه أيضا (**بالنسبة للمواطنين في الاتحاد الأوروبي، فإن تحرك هذا الأخير فقط في زمن الأزمة يدلّ على عجزه، وهو لا يستحق ثقتهم**)، كما إن ذلك لن يحلّ مشاكل القارة العجوز، بل سيؤدي ببساطة إلى مشاكل أخرى.

ووفقاً للكاتب، بعد ما يقرب من ستة عقود من التكامل الناجح أصبحت لأوروبا ميزة هائلة للحياة اليومية تمثل واقعا سياسيا واقتصاديا ومؤسسيا وقانونيا. لكن كل مظاهر أوروبا تعتمد على حيوية روحها وفكرتها الأساسية. إذا ماتت هذه الفكرة في أوساط المواطنين والشعوب في أوروبا، فإن الاتحاد الأوروبي سيصل إلى نهايته، ليس مع إثارة ضجّة لكن مع صرخة مريرة وطويلة الأمد.

فالأمور لا يمكنها أن تستمر على هذا المنوال. مستقبل قارتنا في عالم سريع التغيّر على المحك. كما إن سياسة الخطوات البطيئة لم تعد كافية. فبدون رؤية متجددة لأوروبا ونهج فاعل للتعامل مع الأزمات، سوف يرتفع عدد القوميين الجدد (والقدماء) في القارة، مما سيعرّض المشروع برمته إلى الخطر (**المبني على التكامل السلمي على أساس سيادة القانون**).

سوف يحسم استفتاء بريكست الأمر، بالنسبة لكل من المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي على حد سواء. وسيتبع ذلك إما هدنة (كما آمل)، أو كارثة تهزّ الاتحاد الأوروبي وتجلب كارثة لبريطانيا. لكن، مهما يكن قرار البريطانيين، فهناك أزمات عديدة في أوروبا تحتاج إلى معالجة.

وما زالت الأزمة المالية مستمرة، إذ اتخذت شكلا سياسيا جديدا فقط. وأظهرت البرتغال وإسبانيا وأيرلندا أن الأغلبية الديمقراطية لم تعد مستعدة لتحمل السياسة التقشّفية كعلاج. كما تقترب الأزمة اليونانية من درجة الغليان مرة أخرى.

وقد ينهار اليورو بالفعل. وعلى الرغم من بوادر الانتعاش الاقتصادي المعتدل في منطقة اليورو، فإن الفجوة بين ألمانيا ومعظم الدول الأخرى في منطقة اليورو آخذة في الاتّساع والتعمّق. وليس هناك أي حديث عن التقارب في الاتحاد النقدي، ولم يقع لمدة طويلة.

ولكن من الواضح أنه بفشل اليورو سيفشل المشروع الأوروبي كله. فزعماء أوروبا يعرفون أن اليورو ما يزال غير قادر على مقاومة الأزمات، رغم التحسينات التقنية التي تحققت خلال الأزمة السابقة. وما لم يتم التوصل إلى حلّ وسط متجدّد بين ألمانيا ودول أخرى في منطقة اليورو، فلن

ينجح أبدا. في الواقع، هـذا يعني إصلاح منطقة اليورو على أساس تكامل سياسي أعمق، لكن من الواضح أنه ليس مكسبا صغيرا.

الأمر نفسه ينطبق على الأمن المشترك في الاتحاد الأوروبـي، وعلى حمايـة الحـدود الخارجية، وإصلاح سياسـة اللاجئين الأوروبية. وهنا أيضا تتطلب القيادة السياسـية الفاعلة رؤية متجددة من أجل أوروبا موحدة في القرن الحادي والعشـرين «ما يمكن ويجب أن تقدم، وكيف ينبغي أن تُشكل، وما هي المؤسسات والسلطة التي تتطلبها؟».

واختتـم الكاتب المقال بالقـول: لا داعي للخوف من الأزمات في أوروبا. فالأزمات تحرّك الأمور وتتيـح الفرص للاتحاد الأوروبـي للمضي قدما وليصبـح أقوى، شـريطة أن يواجـه المخاطر السياسية المصاحبة دون خوف.

وبمجـرد أن تصدر المملكـة المتحدة قرارها في حزيران المقبل، يتعيّن علـى أوروبا تقديم ردّها بشـجاعة وبرؤية وحلول حقيقية. القومية ليست هي الحلّ. وفقط الأوروبيون الصادقون من يمكنهم ضمان مستقبل سلمي ومزدهر لأوروبا.

الخلاصة: إن الاتحاد الأوروبي على المحك أكثر من أي وقت مضى. فبعد أكثر من نصف قرن على حلم الوحدة الأوربية الشـاملة وخطوات التكامل والتوحّـد التي اتخذتها الدول الأعضاء ولاسـيما دول منطقـة اليورو، ظهرت الآن بوادر التراجع وبداية عصر التفكير في ترك الاتحاد الأوروبي.

هـذا الخيار الذي لم يكن يتصـوره أحد قبل مدة وجيـزة، أصبح الآن قائما ومـن أكبر الدول في الاتحاد (المملكة المتحدة). هذا الانسحاب المحتمل كان نتيجة أزمات متعددة عصفت بالاتحاد لم يتم معالجتها بشـكل جيد، فضلاً عن عدم إيجاد آلية للتنسيق في الجانب المالي (السياسات المالية) بين الدول الأعضاء كما هو الحال في الجانب النقدي (السياسات النقدية) والذي يعد السبب الرئيس لهذه الأزمات. ويمكن تصور الآثار السـلبية للخروج من جانـب التكاليـف الاقتصاديـة الناجمة عن التراجع عن حرية التجارة والتبادلات في مختلف المجالات بين الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن الآثار الأخـرى الناجمة عن ترك التكامـل المالي بينها وما يثيره من مشـاكل على الوحدات الاقتصادية المختلفة. في المقابل، فإن استمرار المملكة المتحدة في الاتحـاد الأوروبي رغم المشـاكل المتعددة، هو أفضل مـن الناحية الاقتصادية؛ نتيجة خفض التكاليـف الكليـة للقطاعـات الاقتصادية وحجم السـوق الأوروبي ودوره في النمو الاقتصادي. كما يمكن حل المشـاكل الناجمة عـن البقاء في الاتحاد الأوروبي من خلال استراتيجيات طويلة الأجـل تقوم بها الحكومة، ترتكز على المصداقية والشفافية وتحمل الأعباء والمشاكل بشكل جماعي وبمسـاعدة الدول الأعضاء. إن اختيار الخروج من قبل الناخبين في ٢٣ حزيران يعني أنهم بذلك يخاطرون ليس فقط بانهيار النجاحات الاقتصادية الخاصة بهم، بل سـيقومون أيضا بتدمير الأسس التي جعلت أوروبا موحدة.

اتجاهات العالم في الإنفاق العسكري (٢٠١٥)

سام بيرلو فريمان، اود فلورنت، بيتر ويزمان،
وسيمون ويزمان
معهد ستوكهولم لأبحاث السلام

ترجمة وتلخيص وتحليل: م. م. عبير مرتضى السعدي
باحثة في قسم إداراة الأزمات
مركز الدراسات الاستراتيجية

للإنفاق العسكري حصة كبيرة من ميزانية الدول، فقد قدر الإنفاق العسكري العالمي في عام ٢٠١٥ بـ (١٦٧٦) مليار دولار (أي زيادة بمقدار ٠,١ ٪ عن عام ٢٠١٤)، بينما كانت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي ٢,٣٪، وهذه هي أول زيادة فيه منذ عام ٢٠١١، إذ شهد (أي الإنفاق العسكري) تراجعا بين ٢٠١١ - ٢٠١٤ من بعد زيادة كبيرة دامت طوال مدة ١٣ سنة (أي من عام ١٩٩٨ - ٢٠١١).

الشكل (١) الإنفاق العسكري العالمي (١٩٨٨-٢٠١٥)

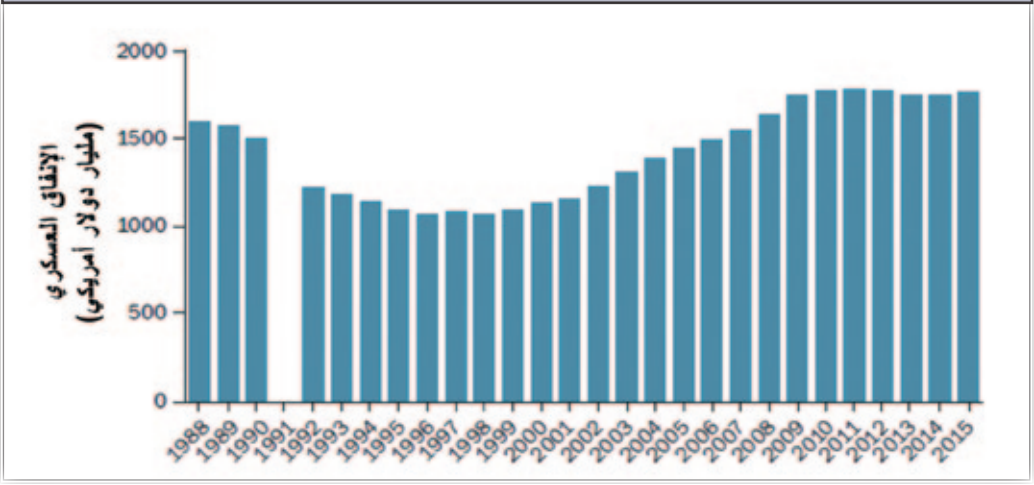

وأشار التقرير في بياناته إلى تراجع الإنفاق العسكري في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية مرة أخرى في عام ٢٠١٥، ولكن بوتيرة أبطأ مما كانت عليه في السنوات السابقة. أفريقيا أيضا انخفض الإنفاق العسكري فيها من بعد ١١ عاما من اتجاهها بزيادة الإنفاق العسكري. كما تراجع الإنفاق العسكري في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. بينما في المقابل، نجد أن الإنفاق في أوروبا الوسطى والشرقية قد ارتفع بشكل حاد، وكذلك في آسيا وأوقيانوسيا وبعض بلدان شرق الأوسط التي تتوفر عنها البيانات.

إن الانخفاض الحاد في أسعار النفط التي بدأت في أواخر عام ٢٠١٤ أدت إلى انخفاض مفاجئ في الإنفاق العسكري في عدد من بلدان العالم،

وأهمها: أنغولا، تشاد، الإكوادور، كازاخستان، عمان، جنوب السودان، وفنزويلا. بينما نجد أن الإنفاق العسكري زاد في: الجزائر، أذربيجان، روسيا، والمملكة العربية السعودية، على الرغم من أن الأخيرين من المتوقع أن ينخفض لديهم الإنفاق العسكري عام ٢٠١٦.

جدول (١) أعلى ١٥ دولة في الإنفاق العسكري عام ٢٠١٥

تسلسل		البلدان	الانفاق العسكري ٢٠١٥ (مليار دولار)	التغير ٢٠١٥-٢٠٠٦ (%)	حصة العالم ٢٠١٥ (%)	حصة الانفاق من ناتج محلي الاجمالي (%)	
٢٠١٤	٢٠١٥					٢٠٠٦	٢٠١٥
١	١	الولايات المتحدة الامريكية	٥٩٦	٣,٩-	٣٦	٣,٨	٣,٣
٢	٢	الصين	٢١٥	١٣٢	١٣	٢,٠	١,٩
٤	٣	السعودية العربية	٨٧,٢	٩٧	٥,٢	٧,٨	١٣,٧
٣	٤	روسيا	٦٦,٤	٩١	٤,٠	٣,٥	٥,٤
٦	٥	الاتحاد الأوربي	٥٥,٥	٧,٢-	٣,٣	٢,٢	٢,٠
٧	٦	هند	٥١,٣	٤٣	٣,١	٢,٥	٢,٣
٥	٧	فرنسا	٥٠,٩	٥,٩-	٣,٠	٢,٣	٢,١
٩	٨	يابان	٤٠,٩	٠,٥-	٢,٤	١,٠	١,٠
٨	٩	المانيا	٣٩,٤	٢,٨	٢,٤	١,٣	١,٢
١٠	١٠	جنوب كوريا	٣٦,٤	٣٧	٢,٢	٢,٥	٢,٦
١١	١١	برازيل	٢٤,٦	٣٨	١,٥	١,٥	١,٤
١٢	١٢	ايطاليا	٢٣,٨	٣٠-	١,٤	١,٧	١,٣
١٣	١٣	استراليا	٢٣,٦	٣٢	١,٤	١,٨	١,٩
١٤	١٤	الأمارات العربية المتحدة	٢٢,٨	١٣٦	١,٤	٣,٢	٥,٧
١٥	١٥	إسرائيل	١٦,١	٢,٦	١,٠	٧,٥	٥,٤
مجموع أعلى ١٥			١٣٥٠		٨١		
مجموع العالم			١٦٧٦	١٩	١٠٠	٢,٣	٢,٣

ووضع التقرير قائمة بأعلى ١٥ دولة من حيث الإنفاق العسكري في العالم لعام ٢٠١٥ وقارنها بعام ٢٠١٤ والتي لم يظهر فيها تغير كبير على الرغم من وجود بعض التغيرات في أنظمة الدول. فما تزال الولايات المتحدة أكبر منفق عسكري في العالم، إذ بلغت نفقاتها ٥٩٦ مليار دولار، وهو ما يقارب ثلاثة أضعاف النفقات العسكرية في الصين، والتي تحتل المرتبة الثانية من بعد الولايات المتحدة الأمريكية. وقد وصلت الولايات المتحدة نفقاتها العسكرية ذروتها في عام ٢٠١٠، وانخفضت الآن بنسبة ٢١٪ بسبب انسحاب معظم قواتها من أفغانستان والعراق، وتأثير قانون مراقبة الميزانية ٢٠١١ (اتفاق التعاون الأساسي)، الذي ينص بفرض تخفيضات شاملة على جميع الإدارات التنفيذية الاتحادية في الولايات المتحدة. وعلى الرغم من الاتجاه التنازلي في الإنفاق على مدى السنوات الخمس الماضية، فإن حصة الولايات المتحدة من الإنفاق العسكري في العالم ما تزال مرتفعة بنسبة ٣٦ ٪، وبقيت الصين في المرتبة الثانية بنسبة

٧,٤ ٪ في عام ٢٠١٥. ومع إن نسبة الإنفاق مرتفعة، إلا أنها كانت بطيئة نتيجة لضعف النمو الاقتصادي في الصين.

المملكة العربية السعودية تفوقت على روسيا لتصبح ثالث أكبر منفق عسكري، ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض قيمة الروبل في روسيا، على الرغم من الإنفاق العسكري للمملكة العربية السعودية للعمليات العسكرية في اليمن وتباطؤ معدل النمو السنوي إلى (٥,٧٪) بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط.

شكل (٢) حصة الدول ال(١٥) الأكثر إنفاقا في المجال العسكري من الانفاق العسكري العالمي عام ٢٠١٥

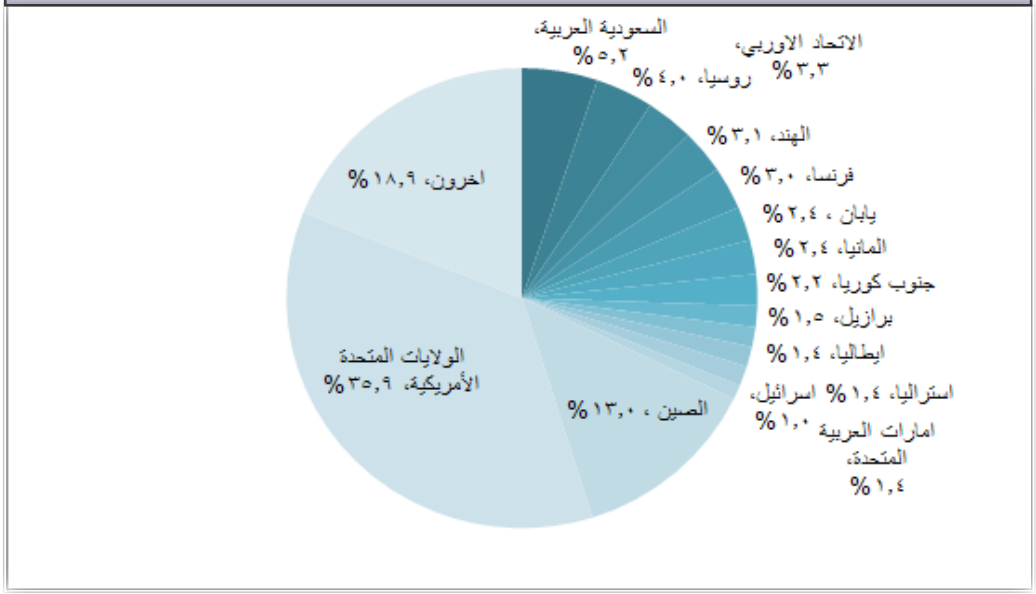

إن انخفاض أسعار النفط أدت إلى زيادة في الميزانية الروسية بنسبة ٧,٥ ٪ في عام ٢٠١٥، وهو قليل جدا بما كان متوقعا. بينما تظهر ميزانية ٢٠١٦ انخفاضا في الإنفاق العسكري. وعلى الرغم من كل تلك المعوقات، سجلت المملكة العربية السعودية وروسيا أعلى المستويات في الإنفاق العسكري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي منذ عام ١٩٩٠ بما يقارب (١٣,٧٪، ٥,٤ ٪) على التوالي.

آسيا وأوقيانوسيا

ارتفع الإنفاق العسكري في آسيا وأوقيانوسيا ليصل إلى ٤٣٦ مليار دولار (أي نسبة ٥,٤ ٪ في عام ٢٠١٥، وبنسبة ٦٤٪ بين ٢٠٠٦ و ٢٠١٥). للصين حتى الآن أعلى معدل إنفاق عسكري في المنطقة يقدر بـ ٢١٥ مليار دولار (أي ٤٩ ٪ من الإنفاق الإقليمي)، وكان هذا أكثر من أربعة أمثال نظيره في الهند، التي كانت ثاني أكبر منفق في المنطقة.

وتشـــير البيانات إلى زيادة كافة بلدان المنطقة تقريبـــا في إنفاقها العســـكري بيـــن ٢٠٠٦-٢٠١٥. ففي أفغانستان ونيوزيلندا وسنغافورة، نمت بنحو ٩٪ مقارنة مع الصين وإندونيســـيا التـــي نمت ١٣٢٪ و ١٥٠ ٪ علـــى التوالي. بينما سجلت فيجي انخفاضا كبيرا بين ٢٠٠٦ و ٢٠١٥ بنســـبة وصلت إلى (-٢٣٪). بينما بلغ الإنفاق في اليابان بنسبة ٠,٥ ٪ خلال تلك المدة. إن التوترات السياســـية في عام ٢٠١٥ بشأن بحر الصين الجنوبي أدى إلى نمو كبير فـــي الإنفاق العســـكري، وخاصة إندونيســـيا والفلبين وفيتنام بنســـب (١٦٪ ،٢٥ ٪ ،٧,٦ ٪)على التوالي، كما بدأت اليابان بزيادة إنفاقها في عام ٢٠١٥ بعد ســـنوات من التراجع، مما يشـــير ذلك إلى حـــدة التهديـــدات بين الصين وكوريا الشمالية.

الهند لـــم يكن حالها مختلفا، فقـــد زاد الإنفاق العسكري في عام ٢٠١٥ بمقدار ٠,٤ ٪ بمبلغ يصل إلى ٥١٣ مليـــار دولار، وتعتزم زيادة إنفاقها العســـكري بنحو ٨٪ في عام ٢٠١٦. بينمـــا خفضت أفغانســـتان إنفاقها العســـكري بنســـبة ١٩٪ (أي ١٩٩ مليـــون دولار فـــي عام ٢٠١٥)، نتيجة لانســـحاب معظم القوات الأجنبيـــة من أراضيها، ونقـــل الأمن والدفاع للقوات الأفغانية. ومع ذلك، يتم تمويل الجيش الأفغاني أساســـا من المساعدات العسكرية من الجهـــات المانحة الأجنبيـــة والتي بلغت ٥٣٥ مليار دولار في عام ٢٠١٥.

جدول (٢) الإنفاق العسكري في آسيا وأوقيانوسيا

	الانفاق العسكري ٢٠١٥ (مليار دولار)	التغير (%) ٢٠١٥-٢٠١٤	التغير (%) ٢٠١٥-٢٠٠٦
اسيا وأوقيانوسيا	٤٣٦	٥,٤	٦٤
وسط وجنوب اسيا	٦٨,٠	٠,٩	٤٤
شرق اسيا	٣٠٢	٥,٧	٧٥
أوقيانوسيا	٢٥,٨	٧,٧	٣٠
جنوب شرق اسيا	٣٩,٧	٨,٨	٥٧

أوروبا

زاد الإنفاق العســـكري في أوربا بنسبة ١,٧٪ في ٢٠١٥ (أي ٣٢٨ مليار دولار)، وبنســـبة ٥,٤ ٪ عمـــا كانـــت عليه فـــي ٢٠٠٦.وعند النظر إلى بيانات الإنفاق العســـكري في أوربا الغربية والوســـطى نجدها ٢٥٣مليار دولار (أي انخفضـــت بمقـــدار ٠,٢ ٪ فـــي ٢٠١٤ و ٨,٥ ٪ مقارنـــة بعام ٢٠٠٦). بينما الإنفاق العســـكري في أوروبا الشرقية كان أعلى، فقد

بلغ ٧٤٤ مليار دولار (أي زيادة نسبتها ٧,٥ ٪ عن ٢٠١٤ و ٩٠ ٪ مقارنة بعام ٢٠٠٦). وإن أكبر منفقين عسكريا في أوربا الغربية هي (المملكة المتحدة، فرنسا، ألمانيا)، وتشير الدلائل إلى أن النمو في الإنفاق العسكري سيزداد في السنوات المقبلة.

أما الإنفاق العسكري في وسط أوروبا، فقد ارتفع بنسبة ١٣٪ للسنة الثانية على التوالي، إذ كان إجمالي النفقات عام ٢٠١٥ أعلى بقليل من عام ٢٠٠٧. وإن النمو في الإنفاق العسكري كان أكثر وضوحا في البلدان المطلة على روسيا وأوكرانيا، نتيجة التخوف من التهديد الروسي.

ففي بولندا، زاد الإنفاق العسكري بنسبة ٢٢٪ (أي ١٠,٥ مليار دولار)، لتنفق منه ٤٠ مليار دولار تماشيا مع خطتها لتحديث الجيش والتي تستمر (١٠) سنوات. أما رومانيا، فقد زادت الإنفاق بنسبة ١١ ٪ (أي ٢,٥ مليار دولار)، وقد أعلنت عزمها لرفع العبء العسكري الحالي من ١,٤ ٪ - ٢٪ في عام ٢٠١٧. ونجد أيضا أن سلوفاكيا زادت من إنفاقها بنسبة ١٧٪، وكذلك دول البلطيق (استونيا، لاتفيا، ليتوانيا) بنسبة (٦,٦٪، ١٤٪ و ٣٣٪) على التوالي. وإن إجمالي الإنفاق من أعضاء الدول الأوروبية في منظمة حلف شمال الأطلسي (بما في ذلك تركيا) كان ٢٥٠ مليار دولار (أي بانخفاض ٠,٣ ٪ مقارنة بعام ٢٠١٤).

أما الإنفاق العسكري في أوروبا الشرقية وروسيا عام ٢٠١٥ هو ٦٦,٤ مليون دولار (أي٧,٥ ٪ عن عام ٢٠١٤، و نسبة ٩١٪ مقارنة مع عام ٢٠٠٦)، نتيجة للأزمة الاقتصادية الملازمة لانخفاض أسعار النفط والغاز إلى جانب العقوبات الاقتصادية، تسببت كلها في تخفيض إيرادات الحكومة الروسية، مما اضطرت إلى خفض جميع النفقات المدرجة في الميزانية عام ٢٠١٥. ونتيجة للهبوط المستمر في أسعار النفط لعام ٢٠١٦، فقد استمرت بسياستها بتخفيض الميزانية الدفاعية إلى ٩٪.

جدول (٣) الإنفاق العسكري في أوربا

	الانفاق العسكري ٢٠١٥ (مليار دولار)	التغير (%) ٢٠١٥-٢٠١٤	التغير (%) ٢٠١٥-٢٠٠٦
اوربا	٣٢٨	١,٧	٥,٤
شرق اوربا	٧٤,٤	٧,٥	٩٠
غرب ووسط اوربا	٢٥٣	-٠,٢	-٨,٥

أما أوكرانيا، فإن الميزانية العسكرية تم تنقيحها عدة مرات خلال عام ٢٠١٥، فقد بلغ الإنفاق العسكري ٣,٦ مليار دولار (أي بزيادة نسبتها ١٠ ٪ مقارنة بعام ٢٠١٤)، وأكثر من ٦١٪ مقارنة بعام ٢٠٠٦، وأكثر من ٣٤٪ لعام ٢٠١٣، كون أن القتال في شرق أوكرانيا مستمر خلال عام ٢٠١٥.

في جنوب القوقاز، أنفقت أذربيجان ٠,٣ مليار دولار في عام ٢٠١٥ (أي بنسبة ٠,٨٪ على الرغم من انخفاض أسعار النفط (أي بزيادة قدرها ١٦٥ ٪ عن عام ٢٠٠٦ بسبب صراعها مع أرمينيا حول إقليم «ناجورنو كاراباخ»). وتشير البيانات حاليا عن الوضع المالي لعام ٢٠١٦ في أذربيجان عن تخفيضها في الإنفاق العسكري كونها تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط. أما جارتها أرمينيا، فقد كان إنفاقها العسكري أقل بكثير من أذربيجان، إذ بلغ ٤٤٧ مليون دولار عام ٢٠١٥ (أي بزيادة ٧,٧ ٪ عن عام ٢٠١٤، وبنسبة ٧١ ٪ مقارنة مع عام ٢٠٠٦).

الشرق الأوسط

لم ينشر المعهد تقديرات للشرق الأوسط لعام ٢٠١٥؛ كون أن البيانات الخاصة بعام ٢٠١٥ غير متوفرة للعديد من البلدان. لذا فإن البيانات التي قدرها المعهد هي غير مؤكدة نتيجة للأوضاع المتقلبة في الشرق الأوسط التي تسببت في زيادة الإنفاق العسكري بنسبة ٤,١ ٪ في عام ٢٠١٥.

شكل (٣) تغيرات الإنفاق العسكري حسب المنطقة (٢٠١٤-٢٠١٥)

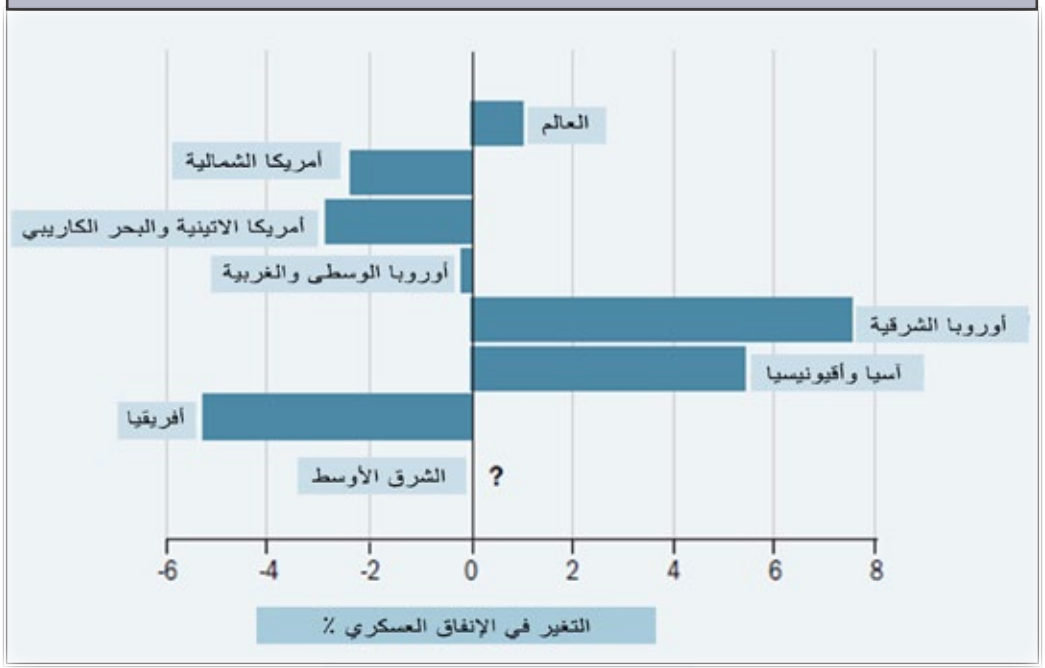

المملكة العربية السعودية هي حتى الآن أكبر منفق عسكري في المنطقة، ويقدر إنفاقها العسكري بـ ٨٧,٢ مليار دولار في عام ٢٠١٥، وتضاعف إنفاقها بين ٢٠٠٦ و ٢٠١٥، لذا فإن أرقام النفقات العسكرية ليست مؤكدة كون أن الأرقام التي تظهر لنا الآن هي الميزانية الأولية للـ «الدفاع والأمن» فقط. إن إجمالي الإنفاق السنوي الفعلي للحكومة كان أعلى بكثير مما هو مدرج في الميزانية لكل سنة منذ ٢٠١٠. وقد بلغ إجمالي الإنفاق الحكومي ١٧٪ عام ٢٠١٥، وذهبت تلك الزيادة التي تبلغ ٥,٣ مليار دولار كنفقات للجيش والأمن نتيجة للتدخل العسكري السعودي في اليمن. وإن الانخفاض في أسعار النفط قد أدى إلى انخفاض ميزانية الدفاع والأمن لعام ٢٠١٦، على الرغم من أنها قد اتخذت كافة الترتيبات «لدعم الميزانية» (أي وضع مرونة في الميزانية العمومية لسحب الأموال من أجل دعم الإنفاق العسكري).

يعد العراق أكبر منفق عسكري في الشرق الأوسط والعالم خلال المدة ٢٠٠٦ - ٢٠١٥، نتيجة لإعادة بناء قواته المسلحة في أعقاب الغزو الذي قادته الولايات المتحدة وانسحابها لاحقا، وخوضها - ولحد الآن - حرب مع «داعش». لذا وصل الإنفاق العسكري في العراق إلى ١٣,١ مليار دولار عام ٢٠١٥، وبنسبة ٣٥ ٪ عن عام ٢٠١٤، وبنسبة تغيرت إلى ٥٣٦ ٪ من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١٥.

أما الإنفاق العسكري في إيران، فقد انخفض بنسبة ٣٠ ٪ بين ٢٠٠٦ - ٢٠١٥، إذ بقى ثابتا في عام ٢٠١٥ وبلغ ١٠,٣ مليار دولار، نتيجة لفرض الاتحاد الأوربي سلسلة من العقوبات الاقتصادية والمالية ضد إيران في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وبعد رفع الاتحاد الأوروبي لتلك العقوبات (وبعض العقوبات الأميركية) في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ من المتوقع أن يعزز ذلك الاقتصاد الإيراني وأن ترفع من إنفاقها العسكري.

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

انخفضت النفقات العسكرية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنسبة ٢,٩ ٪ في ٢٠١٥ (أي ٦٧ مليار دولار). ففي أمريكا الجنوبية بلغ الإنفاق العسكري ٥٧٦ مليار دولار (أي إنه انخفض ٤ ٪ عن عام ٢٠١٤ وبنسبة ٢٧ ٪ مقارنة بعام ٢٠٠٦). بينما بلغ إجمالي الإنفاق العسكري في أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي ٩,٥ مليار دولار (أي بنسبة زيادة ٣,٧٪ عن عام ٢٠١٤، وبنسبة ٨٤ ٪ عن عام ٢٠٠٦).

إن تراجع الإنفاق العسكري في أمريكا الجنوبية كان نتيجة لانخفاض الميزانية العسكرية في فنزويلا إلى ما يقارب ٦٤٪، والتي أصيبت بأزمة اقتصادية حادة نتيجة لانخفاض أسعار النفط. وكان من المتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى

١٠٪ عام ٢٠١٥، مع انخفاض الإيرادات الحكومية إلى ٦٣٪. كما بلغ معدل التضخم ١٥٩٪ عام ٢٠١٥، لذا فإن الإنفاق الفعلي قد يكون أعلى مما هو ظاهر في الميزانية، ولذلك ينبغي أن تُعامل الأرقام الخاصة بفنزويلا بحذر.

الإكوادور التي عرفت بارتفاع مستويات الإنفاق العسكري فيها لعدة سنوات والتي تمولها عائدات النفط المتزايدة، تراجع إنفاقها العسكري هي أيضا بنسبة ١١ ٪ في عام ٢٠١٥. وكذلك الإنفاق العسكري في البرازيل الذي انخفض بنسبة ٢,٢٪ مع مواجهة البلد للركود الاقتصادي. بينما نجد أن الموقف الاقتصادي لبلدان أخرى من أمريكا الجنوبية أقوى، مما انعكس على زيادة الإنفاق العسكري في عام ٢٠١٥، مثل (كولومبيا، غيانا، باراغواي، بيرو، وأوروغواي).

جدول (٤) الإنفاق العسكري في الأمريكيتين

	الانفاق العسكري ٢٠١٥ (مليار دولار)	التغير (%) ٢٠١٥-٢٠١٤	التغير (%) ٢٠١٥-٢٠٠٦
امريكا	٦٧٨	٢,٥-	٠,٨-
وسط امريكا والبحر كاريبي	٩,٥	٣,٧	٨٤
شمال امريكا	٦١١	٢,٤-	٣,٨-
جنوب امريكا	٥٧,٦	٤,٠-	٢٧

في أمريكا الوسطى، والتي تواجه أعلى معدلات الإنفاق العسكري بسبب انتشار أعلى مستويات الجريمة المنظمة فيها، وقيام القوات العسكرية بمكافحة عصابات المخدرات، مما أدى إلى ارتفاع مستمر في الإنفاق العسكري فيها ليصل إلى ٧,٧ مليار دولار (إي بنسبة ٣,٦ ٪ في عام ٢٠١٥، ٩٢ ٪ مما كانت عليه في عام ٢٠٠٦). أما هندوراس، والتي تعد ثاني أكبردولة بالعالم في معدل جرائم القتل، فقد زاد الإنفاق العسكري فيها بنسبة ١٨٦٪ بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٥، وهو أكبر معدل إنفاق في المنطقة، إذ تحصل هندوراس على أغلب عائداتها المالية من «ضريبة أمن السكان» التي فرضت في عام ٢٠١٢ لتوفير أموال إضافية للجيش والشرطة وأجهزة الاستخبارات.

أفريقيا

تراجع الإنفاق العسكري في أفريقيا بنسبة ٥,٣ ٪ في عام ٢٠١٥ (أي ٣٧ مليار دولار)، من

بعد ١١ سنة متواصلة من ارتفاع معدلات الإنفاق العسكري، إذ بلغ ٧٨٪ من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١٥، بينما بلغ الإنفاق العسكري في الجهة الشمالية منها ١٧,٩ مليار دولار (أي بنسبة ١٤٨٪ عن عام ٢٠٠٦)، بينما أنفقت الجهة الجنوبية ١٩,١ مليار دولار (أي نسبة ٣٠٪ عن عام ٢٠٠٦).

إن انخفاض الإنفاق العسكري في جنوب أفريقيا جاء نتيجة انخفاض عائدات النفط التي تمثل ٧٠٪ من الإيرادات الحكومية. فنجد أن الإنفاق العسكري في أنغولا انخفض إلى ٤٢٪ بسبب انخفاض أسعار النفط الذي أثر فيها أكثر من الدول الأخرى في أفريقيا. بينما نجد أن شمال أفريقيا مثل الجزائر، قد زاد إنفاقها العسكري إلى ١٠,٤ مليار دولار عام ٢٠١٥ (أي بنسبة تصل إلى ٥,٢٪).

وتراجع الإنفاق العسكري في نيجيريا بنسبة ٢,٥ ٪ بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، على الرغم من العمليات العسكرية الجارية ضد بوكو حرام. وقد ادعى تقرير اللجنة الحكومية بوجود عمليات اختلاس في المشتريات العسكرية في أواخر عام ٢٠١٥ وأن اللجنة حددت المبالغ الخارجة من الميزانية والتي يبلغ مجموعها على الأقل ٦,٦ مليار دولار خلال المدة ٢٠٠٧ - ٢٠١٥، وهذا يعني أن الإنفاق العسكري النيجيري الفعلي كان أكثر من ٣٠ في المائة كما ذكر التقرير.

وكان أثر الصراع على الإنفاق العسكري أكثر وضوحاً في مالي، التي زادت نفقاتها العسكرية بنسبة ٦٦ ٪ بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، ونسبة ١٨٥٪ بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٥. وزادت كينيا نفقاتها العسكرية كونها شاركت عسكريا في الصراع الدائر في الصومال منذ عام ٢٠١١، بنسبة ٢٢ ٪ بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، وبنسبة ٤٧ ٪ بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٥.

جدول (٥) الإنفاق العسكري في أفريقيا

	الإنفاق العسكري ٢٠١٥ (مليار دولار)	التغير (%) ٢٠١٥-٢٠١٤	التغير (%) ٢٠١٥-٢٠٠٦
أفريقيا	٣٧,٠	٥,٣-	٦٨
شمال أفريقيا	١٧,٩	٢,١	١٤٨
صحراء الكبرى	١٩,١	١١-	٣٠

تحليل:

نلاحظ أن الإنفاق العسكري العالمي في عام ٢٠١٥ تزايد بنسبة (١٪) عن عام ٢٠١٤ على الرغم من انخفاض أسعار النفط والأزمات المالية التي واجهت أغلب البلدان، ويدل ذلك على أن التصعيد السياسي والصراعات المسلحة التي تشهدها معظم بلدان العالم لها تأثير كبير على ميزانياتها، على الرغم من إمكانيتها في تحويل تلك المبالغ إلى تطوير البنى التحتية وتنفيذ المشاريع الاستثمارية. وقد بين العديد من الاقتصاديين أن أعباء الحرب في كل من العراق وأفغانستان هي إحدى الأسباب الرئيسة للأزمة المالية الراهنة وتأخّر معظم مشاريع البنى التحتية.

ويتوقع خبراء معهد ستوكهولم أن الإنفاق العسكري سيزداد في السنوات القادمة في ظل إعلان بريطانيا وألمانيا وفرنسا عزمها زيادة نفقاتها على التسلح على خلفية العلاقات المتوترة مع روسيا والتهديدات التي تمارسها التنظيمات الإرهابية.

جدول (٦) أعلى الزيادات والإنخفاضات في الإنفاق العسكري (٢٠١٤-٢٠١٥)

البلدان	الانفاق العسكري ٢٠١٥ (مليون دولار)	زيادة من ٢٠٠٦-٢٠١٥ (%)	البلدان	الانفاق العسكري ٢٠١٥ (مليون دولار)	النقصان من ٢٠٠٦-٢٠١٥ (%)
العراق	١٣١٢١	٥٣٦	فنزويلا	٥٢٦٥	-٧٧
غامبيا	١٢,٥	٣٨٠	سلوفينيا	٤٠٧	-٣٧
جمهورية كونغو الديمقراطية(*)	٧٠٥	٢٨٧	لاتفيا	٢٨٦	-٣٧
الأرجنتين	٥٤٧٥	٢٤٠	اليونان	٥٠٨٣	-٣٥
غانا	١٨٠	٢٢٧	جمهورية التشيك	١٧٧٨	-٣٥
ليبيا	٣٢٨٩	٢٢٥	المجر	١٠٢٣	-٣١
جزائر	١٠٤١٣	٢١٠	جورجيا	٣٢٧	-٣١
ناميبيا	٥٥٤	٢٠٠	ايطاليا	٢٣٨٤٠	-٣٠
هندوراس	٣٢٤	١٨٦	إيران	١٠٢٦٥	-٣٠
مالي	٣٠٩	١٨٥	إثيوبيا	٤٢٣	-٣٠
زيمبابوي	٣٧٧	١٨٤	بلغاريا	٦٦١	-٢٧
أذربيجان	٣٠٢١	١٦٥	سيراليون	٤٢,٢	-٢٤
اندونيسيا	٧٦٤١	١٥٠	مدغشقر	٦١,٠	-٢٣
تنزانيا	٥١٧	١٤٩	فيجي	٤٩,٢	-٢٣
جمهورية كونغو الديمقراطية	٤٩١	١٣٩	مقدونيا	١٠٧	-٢١
باراغواي	٤٦٢	١٣٨	اسبانيا	١٤١٠٤	-٢٠
الإمارات العربية المتحدة	٢٢٧٥٥	١٣٦	سلوفاكيا	٩٧٣	-١٩
الصين	٢١٤٧٨٧	١٣٢	هولندا	٨٨٧٣	-١٦
موزنبيق	١٤٨	١٣٠	دنمارك	٣٤٦٣	-١٤
ليبريا	١٣,٥	١٣٠	كرواتيا	٧٥٥	-١٤

الخطة السعودية الصعبة للتحول من النفط

سايمون هندرسون: زميل "بيكر" ومدير برنامج
الخليج وسياسة الطاقة في معهد واشنطن
معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى

تحليل وعرض: م. م. علي مراد العبادي
باحث في قسم إدارة الأزمات
مركز الدراسات الاستراتيجية

في عام ١٩٨٤، وعشية مغادرته الرياض في نهاية مهمته الدبلوماسية، كتب السفير البريطاني في المملكة العربية السعودية «برقية وداعية» وصف فيها المملكة بثلاث كلمات تبدأ بالحرف «آي» باللغة الانكليزية: إسلام، انعزال، وعدم كفاءة. وليس من المستغرب كيف سُرّبت البرقية على الفور. فالإسلام ما يزال بالتأكيد السمة السائدة في البلاد، ولكن الشبكة العنكبوتية ووسائل الإعلام الاجتماعية تعني أن جيل الشباب على الأقل يعي جيداً بما يجري في العالم الأوسع، حتى لو بقي السكان محافظين وانعزاليين بصورة عامة. أما بالنسبة لعدم الكفاءة، فهي الآن أقل حدة. وفي الآونة الأخيرة، في ٢٣ نيسان/ابريل، تم إقالة وزير المياه والكهرباء بسبب أدائه الضعيف.

استعرض الكاتب في مقدمته مثالاً يلخص فيه نظرة عامة عما يدور في المملكة العربية السعودية، وأنها وعلى الرغم من محاولاتها لتظهر بأنها ما زالت تحاول الاحتفاظ بسياسة الانغلاق والعادات والتقاليد الموروثة ولا سيما المتعلقة منها بطبيعة الحكم الوراثي والتشدد الديني والانغلاق الاقتصادي وما سواه، إلا أنها لا يمكن أن تستمر بإخفاء تطلعات الجيل الجديد والشباب الطموح مع التطور التكنولوجي وإطلاعهم على ما يدور في البلدان الأخرى، لذلك ارتأى الكاتب أن يعبر عن ذلك بقوله: ومن هذا المنطلق، أعلنت الرياض خطة اقتصادية جديدة في ٢٥ نيسان/أبريل، أُطلق عليها اسم «رؤية عام ٢٠٣٠» أو «رؤية السعودية ٢٠٣٠»، وقد وافق عليها مجلس الوزراء السعودي على الفور، والخطة هي من بنات أفكار ولي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، البالغ من العمر ثلاثين عاماً، والذي يُنظر إليه على نحو متزايد بأنه يمثل تطلعات الجيل الناشئ. وسيتم مساعدة حملته لتنفيذ «رؤية عام ٢٠٣٠» من خلال واقع اعتباره الشخص الأكثر نفوذاً في المملكة؛ نتيجة لكونه النجل المفضل للعاهل السعودي المريض

رابط المقال الأصلي: http://goo.gl/vxlv2M

الملك سلمان، على الرغم من أن ابن عمه الأكبر سناً، ولي العهد الأمير محمد بن نايف، هو أرقى منه من الناحية النظرية.

فيما يخص الرؤيـــة الاقتصادية الجديـــدة، فإنها ستواجه تحديات جمّة، منها: اقتصادية واجتماعية وسياســـية وغيرها. وعلى حد تعبير الكاتب، فإن التحدي الأكبر ســـيكون قانونيا، وذلك بسبب: إن التحديات الرئيســـة ســـتكون قانونية. وإنه لأمر مثيـــر للاهتمام أن يريد الأمير محمد بن ســـلمان جذب الاستثمار الأجنبي إلى شركة النفط الوطنية «أرامكو السعودية»، وبناء أكبر صندوق للثروة السيادية في العالم، تصل قيمتها إلى ٣ تريليونات دولار. ولكـــن نجاح الدول المجـــاورة - مثل أبو ظبـــي ودبي وقطـــر - في عالـــم الأعمال يرتكز على تزويد المســـتثمرين الأجانب بنظام لتسوية النزاعـــات التجاريـــة على أســـاس القانون العام والتحكيم الأجنبي، بدلاً من الشـــريعة الإســـلامية التي تهيمن على الحياة في السعودية.

كمـــا وإن الكاتـــب هنا قد ســـلط الضـــوء على بعض المشـــاكل السياســـية والتـــي ربما تكون معرقلـــة للرؤيـــة الاقتصاديـــة الجديـــدة وذلك لســـببين - على حد تعبيـــر الكاتب - هما : أولاً، ســـوف تكون طبقة رجال الأعمال الســـعوديين والتكنوقراطيين المســـتفيدة الرئيسية من «رؤية السعودية ٢٠٣٠»، وهي طبقة متعطشة للفرص التجارية. ولكن يتعيّن على العائلة المالكة تحقيق التـــوازن بين تأثير نخبة الأعمال وبين ســـلطة «العلماء» (الهيئة الدينية التي تمنح الشـــرعية الدينية الضرورية لبيت آل ســـعود). ثانياً، يُعتقد أن الأمير محمد بن سلمان لا يتمتع بدعم كلي تام داخل العائلة المالكة، التي عادة ما تتخذ قراراتها بتوافـــق الآراء. فبعض الأمـــراء يعدوه متهوراً وعديم الخبرة، وتراود العديد منهم مخاوف. كما يرجح بأنهم ســـوف يفقدون امتيازاتهم في تأمين شروط مواتية للصفقات التجارية، وهي الطريقة التقليدية لجمـــع الثروة للعائلـــة المالكة، ولكنها تشكل أيضاً مصدر اســـتياء بين صفوف أولئك من غير العائلة المالكة.

إذا ما أخذنا الموضوع مـــن الزاوية الاقتصادية، فإن الكاتب يرى في ذلك بعض التناقضات والتي منها: إن الخطة نفسها تبدو متناقضة في اعتمادها علـــى الخصخصـــة الجزئية لشـــركة «أرامكو السعودية» لتمويل التحوّل في منأى عن الاعتماد علـــى النفط. فلدى المملكة أكثر من ١٥ في المائة مـــن احتياطيات النفط المؤكدة فـــي العالم، وتأتي بالمرتبة الثانية بعد فنزويلا فقط، التي لديها تكاليف إنتاج أعلى بكثير من التكاليف السعودية. وحالياً، يرتبط ما يصل إلـــى ٧٠ في المائة من الاقتصاد السعودي بالنفط.

ولجذب المســـتثمرين الأجانب، ستحتاج المملكة إلـــى التحلـــي أيضـــاً بقدر أكبـــر من الشـــفافية حـــول المعلومات التي تنشـــرها. فغالباً ما تكون الإحصاءات الرسمية محدودة، كما لا تصدق في بعض الأحيان. على سبيل المثال، تشير البيانات

الحكومية أن ثلثي سكان البلاد البالغ عددهم ٣٠ مليون نسمة هم سعوديون وثلث مغتربون، إلا أن بعض الخبراء يعتقدون أن النسبة هي عكس ذلك بالضبط، الأمر الذي يقوّض الأساس الذي تقوم عليه خطط الرياض المعلن عنها حول السكن والاحتياجات التعليمية.

وعليه، وعلى الرغم من وجود بعض العراقيل إلا أنها تمثل نقلة نوعية في توجهات المملكة العربية السعودية. ولكن ما لا يمكن إخفاؤه، المخاوف الدولية من الانخراط في السوق السعودية بهذه الطريقة ولا سيما كبار المستثمرين، مع وجود مخاوف مشروعة يبينها الكاتب هنا في نهاية طرحه ويقول: تمثل «رؤية السعودية ٢٠٣٠» انفتاح المملكة العربية السعودية، ليس فقط أمام الاستثمار الأجنبي، بل أيضاً أمام الرأي العام العالمي، الذي يرى معظمه أن الحظر الذي تفرضه المملكة - على قيادة النساء للسيارات، وقطع الرؤوس بصورة علنية، والجلد وفقاً لتوجيهات الدولة، وغيره من الممارسات - جديراً بالشجب أو الاستنكار. وقد يخشى بعض المستثمرين المحتملين (الانخراط في الخطة المقترحة) بسبب سجل المملكة في مجال حقوق الإنسان المثير للجدل، وهم أولئك الذين يبدو أن الرياض تطمع باجتذابهم أكثر من غيرهم، وخاصة في الغرب. وقد شكلت هذه المخاوف أيضاً جزءاً من المحادثة التي أجراها الرئيس أوباما مع الملك سلمان، والأمير محمد بن سلمان، وغيره من كبار الأمراء خلال زيارته للمملكة الأسبوع الماضي، إلا أن العائلة المالكة قابلتها بالإشارة إلى كون هذه العقوبات إسلامية. إن الخلاف هو بمثابة تذكير بأن السعودية موطن مكة المكرمة والمدينة المنورة، ما تزال ترى نفسها زعيمة العالم الإسلامي.

وتمثل «رؤية السعودية ٢٠٣٠» خطة سعودية لزعامة اقتصادية في عالم لم يعد فيه النفط «المورد» المهيمن. وإذا نجحت هذه الخطة، فسوف تجلب أيضاً تغييرات أوسع نطاقاً داخل المملكة.

تحليل:

بعد الهبوط الحاد في أسعار النفط والضرر الكبير الذي أصاب البلدان النفطية ولا سيما المعتمدة بشكل كلي أو شبه كلي على الموارد النفطية ومنها السعودية، قد بدا واضحا أثر انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية على اقتصادها، لذلك بدأت هذه الدول في البحث عن تنمية مواردها عبر تقليل الاعتماد على النفط وإيجاد مصادر أخرى ترفد ميزانيتها. وما الرؤية الاقتصادية السعودية إلا أنموذج على ذلك، ويذكر أنها اشتملت على نقاط عدة، منها:

***صندوق سيادي:**

ستعمل المملكة على تحويل صندوق الاستثمارات العامة السعودي إلى صندوق سيادي بأصول تقدر قيمتها بـ ٢ - ٢,٥ تريليون دولار ليصبح بذلك «أضخم» **الصناديق السيادية** عالميا.

وأوضح الأمير محمد أن «البيانات الأولية تتكلم عن أن الصندوق سوف يكون أو يسيطر على أكثر من ١٠٪ من القدرة الاستثمارية في الكرة الأرضية»، و»يقدر حجم ممتلكاته بأكثر من ٣٪» من الأصول العالمية.

وأضاف: إن السعودية ستكون «قوة استثمارية» من خلال الصندوق الذي «سيكون محركا رئيسا للكرة الأرضية وليس فقط على المنطقة».

***التحررمن النفط:**

قال ولي ولي العهد السعودي إنه يرى أن المملكة تستطيع «العيش بدون نفط» بحلول عام ٢٠٢٠. وأكد أيضا أن بلاده تستطيع تحقيق هذه الخطة الاقتصادية «حتى لو كان سعر النفط ثلاثين دولارا أو أقل»، مضيفا: «نعتقد أنه من شبه المستحيل أن يكسر سعر النفط ثلاثين دولارا بحكم الطلب العالمي».

تسعى السعودية إلى تحسين وضعها لتصبح ضمن أفضل ١٥ اقتصادا في العالم بدلا من موقعها الراهن في «المرتبة العشرين»

وتهدف الخطة إلى زيادة الإيرادات غير النفطية ستة أضعاف، من نحو ٤٣,٥ مليار دولار سنويا إلى ٢٦٧ مليار دولار سنويا، كما تهدف إلى زيادة حصة الصادرات غير النفطية من ١٦٪ من الناتج المحلي حاليا إلى ٥٠٪ من الناتج.

وفيما يتعلق بمصادر الطاقة، قال الأمير محمد إن السعودية ستنشئ مجمعا ضخما للطاقة الشمسية في شمال البلاد وستعلن تفاصيله قريبا.

وأشار الأمير السعودي إلى أن الصناعات السعودية سترتكز على نقاط القوة وتتجنب نقاط الضعف مثل موارد المياه الشحيحة، وذلك بتوجيه الاستثمار في مصر والسودان.

***طرح أرامكو بالبورصة:**

ستطرح السعودية «أقل من ٥٪» من شركة النفط الوطنية العملاقة **«أرامكو»** للاكتتاب العام في البورصة وستخصص عائدات الطرح لتمويل الصندوق السيادي السعودي. وأكد الأمير محمد أن أرامكو «جزء من المفاتيح الرئيسة» للرؤية الاقتصادية.

وأضاف: إن طرح جزء من الشركة للاكتتاب سينتج «عدة فوائد»، أبرزها «الشفافية، إذا طرحت أرامكو في السوق يعني يجب أن تعلن عن قوائمها وتصبح تحت رقابة كل بنوك السعودية وكل المحللين والمفكرين السعوديين، بل كل البنوك العالمية».

وأشـــار إلى أنه يتوقع تقييم أرامكو إجمالا بأكثر من تريليونـــي دولار، مضيفا أن طرح ١٪ فقط من أرامكو سيكون «أكبر اكتتاب في تاريخ الكرة الأرضيـــة»، كما ذكر أنه يريـــد تحويل أرامكو إلى شركة قابضة ذات مجلس إدارة منتخب.

***البطاقة الخضراء:**

أعلـــن ولـــي ولـــي العهـــد الســـعودي أن بلاده ســـتطبق نظام «البطاقة الخضراء» خلال خمس سنوات من أجل تحسين مناخ الاستثمار، وأوضح أن هذا النظام ســـيمكن العرب والمســـلمين من العيش طويلا في الســـعودية، مضيفا أن المملكة ستفتح الســـياحة أمام جميع الجنسيات بما يتوافق مع قيم ومعتقدات البلاد.

وشـــدد الأميـــر محمـــد علـــى أن الإصلاحات الشاملـة المخطط لها - ومـن بينـها نظـام البطاقة الخـضراء - ستطبق حتى إذا ارتفعت أسعار النفط فوق مستوى سبعين دولارا للبرميل من جديد.

وكانت السعودية قد شهدت مؤخرا أحاديث عن البطاقة الخضراء كمقترح يسمح بالإقامة الدائمة على غرار البطاقة الخضـــراء الأميركية، وفقا للصحافة المحلية وذلـــك لعدة أهداف، من بينها تقليص التحويلات المالية إلى الخارج، والاحتفاظ بهذه الأموال ضمن الدورة الاقتصادية المحلية.

***ثلاثون مليون معتمر:**

تخطط الســـعودية لزيادة عدد المعتمرين سنويا من ثمانية ملايين إلى ثلاثين مليونا بحلول عام ٢٠٣٠.

«كمـــا وتنوي الســـعودية إنشـــاء أكبر متحف إســـلامي في العالم، واختارت الرياض مقرا له لإتاحة الفرصة لغير المسلمين لزيارته»

وردا على ســـؤال عن ســـبل تحقيق ذلك، أشار الأميـــر محمد إلى أعمال تطويـــر البنى التحتية كمطـــار جدة الجديد ومطار الطائف، فضلا عن تطوير البنى التحتية في مكة واســـتثمار أراض محيطة بالحرم المكي.

***التوظيف والقطاع الخاص:**

تهدف الخطة إلى زيادة مشاركة النساء في سوق العمل من ٢٢٪ إلى ٣٠٪، وخفض نسبة البطالة بين السعوديين من ١١,٦٪ إلى ٧٪.

وتسعى المملكة إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي من ٣,٨٪ حاليا إلى ٥,٧٪.

***صناعة عسكرية:**

الســـعودية الآن «بصدد إنشـــاء شركة قابضة للصناعـــات العســـكرية مملوكـــة ١٠٠٪ للحكومة تطرح لاحقا في الســـوق السعودي»، حســـب ما أعلنـــه ولي ولي العهد الســـعودي، مضيفا: «نتوقع أن تطلق في أواخر ٢٠١٧».

وقال الأمير محمد «هل يعقل في ٢٠١٤ السعودية رابع أكبر دولة في العالم تنفق عسكريا، و٢٠١٥ الســـعودية أكبر ثالث دولة تنفق عسكريا، وليس لدينا صناعة داخل السعودية».

***الإسكان والمشروعات:**

ستعمل الحكومة السعودية على إعادة هيكلة قطاع الإسكان للمساهمة في رفع نسب تملك السعوديين. وقد أكد ولي ولي العهد السعودي أن الإنفاق على مشروعات البنية التحية سيستمر، لكنه ذكر أن الرؤية الاقتصادية لعام ٢٠٣٠ لن تتطلب إنفاقا حكوميا عاليا.

وتحدث الأمير محمد بن سلمان عن إنشاء مكتب لإدارة المشاريع الحكومية «وظيفته أن يسجل كل الخطط والأهداف، ويبدأ بتحويلها إلى أرقام وإلى قياس أداء دوري»، ومراقبة «مدى مواءمة عمل الجهات الحكومية، وخطط الحكومة، وبرامج الحكومة في تحقيق الأهداف».

***مكافحة الفساد:**

تقضي الخطة بتعزيز مكافحة الفساد، إذ قال الأمير محمد: «الفساد موجود في كل المجتمعات وفي كل الحكومات وبنسب متفاوتة، الذي يهمنا اليوم أن نكون في مقدمة الدول في مكافحة الفساد».

على الرغم مما جاء في كل الرؤية السعودية الاقتصادية إلا انها ليست بتلك السهولة كما يصورها البعض، وذلك لأسباب عدة، منها السياسي وما يتعلق بخلافات داخل العائلة الحاكمة ولا سيما لمّا طرح المبادرة ولي ولي العهد المنتقد من قبل بعض الامراء، بوصفه شاب طموح ولديه أفكار جديدة ربما لا تروم لهم. أيضا النظرة العالمية للسعودية ونظرة المستثمرين باعتبار النظام السعودي قابض على السلطة ولا يوجد انتخابات وما سواه وإنما انتقال السلطة يكون بصورة وراثية، فضلا عن اتهامات بقمع الحريات العامة وحقوق الإنسان ولا سيما إذا ما عرفنا أنها تمارس الإعدام بالسيف وتقطع الرأس حتى الآن. كذلك أسباب اجتماعية تتمثل بتقييد بعض الفئات عبر فرض أمور عدة، منها ما يتعلق بمنع قيادة المركبة للمرأة السعودية، كذلك النقاب، ناهيك عن المضايقات التي تقوم بها هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من تقييد للحريات العامة وفرض الأمور الدينية بالقوة. وحتى من الجنبة الاقتصادية، فإن الأمر صعب جدا، وبخاصة فيما يتعلق بتقليل الاعتماد على النفط والشكوك التي يطرحها بعض الاقتصاديين بشأن ذلك. وقطاع السياحة هو الآخر ما لم تتوفر الأجواء المناسبة والبنى التحتية فإن الأمر ليس كما تصوره الرؤية بالزيادة المهولة في عدد السياح.

وعليه، هي رؤية ربما يكتب لها النجاح لكن مع مراعاة الجانب السياسي والحريات العامة وإمكانية حساب عامل المفاجأة، ولا سيما بعض التوقعات باضطرابات داخل العائلة الحاكمة، ومديات التدخل السعودي في بعض الدول، والكيفية التي تعالج بها السعودية الحالات الاجتماعية وقمع بعض الحريات. إذاً، تحتاج إلى مزج مابين الرؤية الاقتصادية وما بين الإصلاحات التي ترافقها على الأصعدة كافة.

لملاحظاتكم واستفساراتكم يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel: (00964) 7800168889

عنوان البريد الالكتروني

info@kerbalacss.uokerbala.edu.iq

موقع النشرة على الانترنيت

kerbalacss.uokerbala.edu.iq

التقارير والتحليلات المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

مطبعة جامعة كربلاء